عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

استشراف خيارات جبهة النصرة في الشمال السوري

تقدير موقف

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 6 آذار/ مارس 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ملخص

طالما كان موقف جبهة النصرة لغزاً في كونها ذات منهجٍ قاعدي بعيد عن روح الثورة السورية في حين أن سلوكها المبدئي أظهر تفهماً لنسق الحاضنة الاجتماعية التي تتواجد فيها. ويبدو أن الأحداث الأخيرة حسمت القول في ميلها ونياتها. وتناقش هذه الورقة الخيارات المتعددة لجبهة النصرة والأثمان المترتبة على ذلك. فمن جهة، يمكن أن يقال إنه أصبحت الظروف مواتية لجبهة النصرة لإنشاء إمارة أو سلطة لها في الشمال، فوجودها على امتداد الحدود التركية السورية في شمال محافظة إدلب بالإضافة إلى سيطرتها شبة الكاملة على بقية المحافظة ومواقع استراتيجية أخرى في محافظة حلب، يعطيها حيزاً جغرافياً متصلاً تتوافر فيه مقومات الحكم المحلي إضافةً إلى خطوط إمدادٍ لوجستية يمكّنها من الاتصال بالعالم الخارجي. الخيار الثاني الذي قد تتبنّاه النصرة هو ترسيخ تحالفها مع السلفية الجهادية ذات السقف الوطني، أو ثالثاً قد تذهب إلى زيادة التنسيق مع الدولة الإسلامية بحكم تقارب المنهج. ويضع كل من هذه الخيارات أعباء مختلفة على الواقع الشعبي وعلى طريقة تعامل التحالف الدولي والأطراف الإقليمية والدولية مع ذاك الخيار.

وتهدف هذه الورقة إلى استشراف خيارات النصرة في الشمال السوري من خلال مقاربة تجمع بين تحليل السياق الميداني العسكري للقوى الفاعلة في المشهد السوري، ومجموعة المخاوف والتهديدات التي تشكل المجالين الإيديولوجي والإدراكي لقيادة الجبهة، حيث يشكل المجال الإيديولوجي نسق تعامل النصرة مع هذه التهديدات والمخاطر، في حين يقوم المجال الإدراكي بإعادة صياغة خياراتها وترتيب أهدافها وعلاقاتها مع الأطراف الفاعلة، لتنعكس إما على شكل تكيّفٍ أو تحالفٍ أو مواجهة.

أولاً: تمهيد – تمايز ساحات النفوذ

لقد تعزّز انقسام الجغرافية السورية وفق خطوط إيديولوجية عسكرية مع نهاية عام 2014 أكثر من أي وقت مضى، حيث انحسر وجود المعارضة السورية وجبهة النصرة عن المنطقة الشرقية لصالح تنظيم الدولة الذي أحكم سيطرته على محافظتي الرقة ودير الزور، واستعادت القوات الموالية للنظام مناطق واسعة من حمص والقلمون في المنطقة الوسطى، في حين عززت فصائل المقاومة وجودها وتمددت في المنقطة الجنوبية في محافظتي درعا والقنيطرة، وحافظت على وجودها الجزئي في ريف دمشق، ومحافظة حلب.

دخلت فصائل المقاومة المسلحة حقبة جديدة بعد هجوم تنظيم الدولة على مدينة إعزاز شمال حلب وسعيه للسيطرة على معبر باب السلامة في شهر أيلول 2013، سبقتها مجموعة من المعارك خاضها التنظيم ضد عدد من الكتائب في مدينة حلب ومحيطها تحت ذريعة "مكافحة المفسدين". ونتج عن هذه الحوادث إرسال كتائب الجيش الحر قوة مشتركة أوقفت تغلغل التنظيم وعملت كقوات فصل بينه وبين لواء عاصفة الشمال في معبر باب السلامة لحين، ثم تطور الموقف في شهر تشرين الثاني 2013 إلى هجوم مضاد من فصائل المقاومة المسلحة على التنظيم فانحسر وجوده مؤقتاً في محافظة حلب وتراجع إلى ما وراء نهر الفرات، وكان بمثابة إعلان قطيعة لا رجعة فيها وحرب مفتوحة بين تنظيم الدولة والجيش الحر،

واعتبر تنظيم الدولة جبهة النصرة في حالة هذا الاستقطاب الحاد طرفاً معادياً وهدفاً مشروعاً في حربه على أعداء دولته المنشودة.

إلا أن نسق سلوك تنظيم الدولة لم يكن حكراً عليه، بل انتشر لدى الفصائل الأخرى وأضحى نموذجاً يُتبع لتبرير أهدافها التوسعية، وتتسم هذه المرحلة بتصدر التنافس الحاد عند الكتائب السلفية الجهادية إضافةً إلى مواجهة النظام. فاندلعت معارك في العديد من المناطق بين الكتائب السلفية وهي الأكثر عدائيةً مع الفصائل الوطنية التي غالباً ما كانت في موقع الدفاع. وجرت المواجهات تارةً تحت عنوان "محاربة المفسدين" وتارةً بذريعة تطبيق الشريعة إما لقصاص أو غيره، ورغم تعدد الأسباب والمبررات لحالة الاقتتال الداخلي إلا أن نتيجتها كانت واحدة على جميع الجغرافية السورية، وهي تقلص مساحات النفوذ المشترك بين فصائل المعارضة، ونشوء مساحات صمّاء أوسع ترضخ لسلطة قوة نافذة وحيدة.

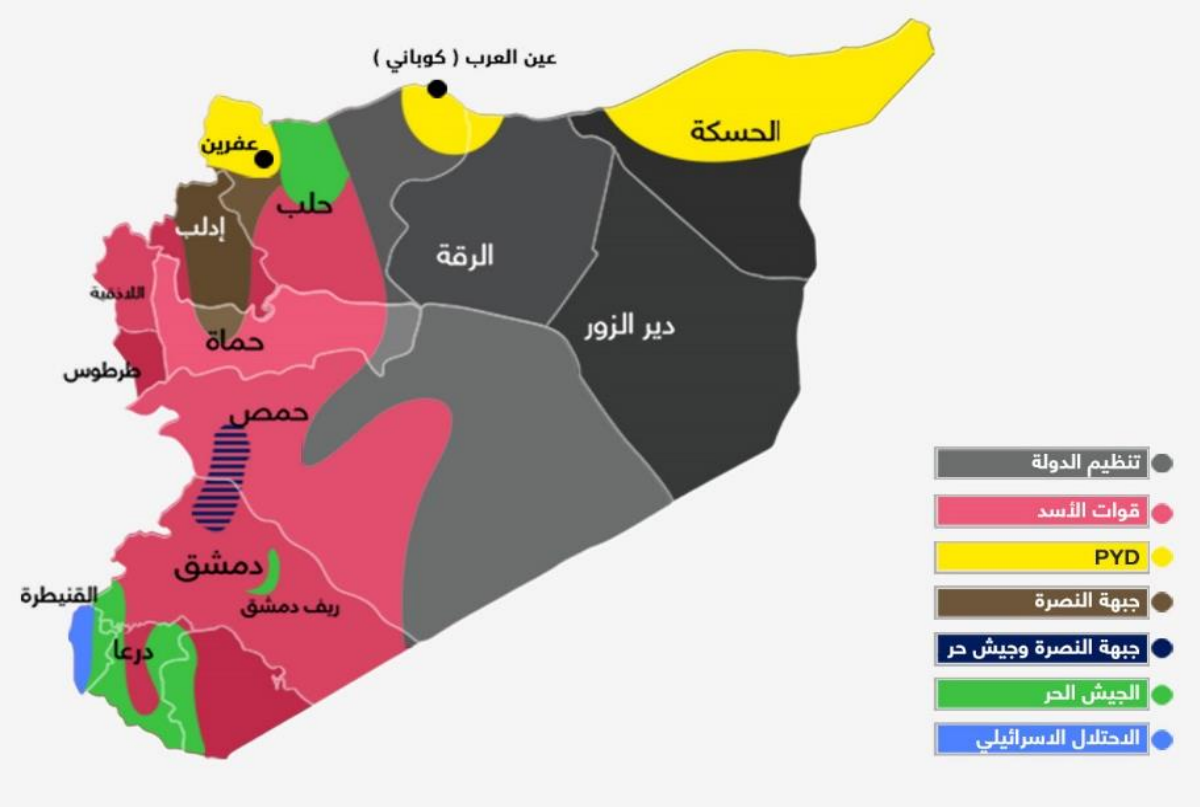

رسم توضيحي 1 توزيع السيطرة الميدانية في سورية

تبسط جبهة النصرة سيطرتها على معظم محافظة إدلب باستثناء جيوب للنظام، خصوصاً بعد قضائها على جبهة ثوار سورية تحت قيادة جمال معروف في جبل الزاوية وقضاء حارم، وعلى وجود حركة حزم في خان السبل وأتارب، في حين انصاعت بقية الفصائل لنفوذ النصرة مقابل عدم التعرض لها. كما أضحى تنظيم الدولة يسيطر على أجزاء واسعة من محافظتي دير الزور والرقة، وعلى الأجزاء الجنوبية من محافظة الحسكة والشمالية الشرقية من محافظة حلب، بعد أن قضى على معقل جبهة النصرة في الشحيل وفي حوض الخابور، وعلى أحرار الشام في الرقّة، وعلى لواء التوحيد في شرقي حلب، في حين تسيطر وحدات حماية الشعب (YPG) الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديموقراطي الكوردي (PYD) على الأجزاء الشمالية من محافظة الحسكة، وعلى منطقة عين عرب (كوباني) ومنطقة عفرين في الشمال الغربي.

أمّا جيش الإسلام فقد أصبح المتنفّذ شبه الأوحد في الغوطة الشرقية بعد شنّه حملة على جيش الأمة، وكذلك أصبح الجيش الأول المسيطر في الأجزاء المحررة من درعا والقنيطرة بعد توحيد جميع الكتائب الوطنية. يستثنى من هذه الصورة بعض المناطق التي ما زالت تخضع لسيطرة مشتركة إما لتعقيد وتشابك الواقع الميداني كمدينة حلب، أو لوجود تفاهمات تصب في صالح الكتائب السلفية كما في ريف حلب الشمالي وأجزاء من القلمون، أو لكونها محاصرة بإحكام واستحالة التسلل إليها كالغوطة الغربية.

أما على صعيد قوات النظام، فلقد تراجع الضبط المركزي ونشأت حالة إقطاعية يُترك فيها للقطعات العسكرية التابعة للجيش السوري حرية أخذ القرارات على المستوى التكتيكي والاستراتيجي ضمن حيّز سيطرتها، وغدت المليشيات الشعبية تحت اسم اللجان الشعبية أو وحدات الدفاع الوطني أكثر استقلالاً وانخراطاً في الحكم المحلي في مناطق نفوذها المباشر، كما أضحت المليشيات الشيعية العراقية وحزب الله أكثر نفوذاً على حساب القوى السورية الموالية وذلك بسبب عامل تفوق الخبرة والدعم الإيراني السياسي والأمني والعسكري المباشر.

نتج عن كل ذلك دينامية جديدة وفعالية أكبر للقوى غير السورية التي أمست تتحكّم بالمسار السياسي للنظام من بوابة نشاطها العسكري الذي بات صمّام الأمان الوحيد لبقاء الأسد على رأس السلطة، وتراجع أداء القوى السورية الموالية واقتصار دورها على ضبط جبهات داخلية معزولة وعلى مستوى محلي دون أي تأثير يذكر على النطاق الوطني الأوسع.

ثانياً: خلفيات القرار ودوافعه

تجد جبهة النصرة نفسها عالقةً بين مدرسة السلفية الجهادية الأممية التي تنتمي إليها ويعاديها القطب الأقوى فيها من "أخوة المنهج" المتمثل في تنظيم الدولة، وبين مدرسة السلفية الجهادية الوطنية التي في حال قررت التماهي معها فإنها تجرّدها من الكثير من خواصها. لذلك تنتاب النصرة جملةٌ من المخاوف تتمثّل في عدم وضوح هويتها الفكرية ضمن الإيديولوجيات المنافسة، فباتت كلفة خيار الاستمرار في ضبابية توجّهها الفكري وانعكاسه على سلوكها على الأرض باهظاً، وخاصة ما تخشى أن ينتج عنه حركة نزوح عناصرها نحو تنظيم الدولة أو الجبهة الإسلامية وفق تطورات الوضع الميداني. تواجه النصرة بالتالي مجموعة تحديات في كيفية إعادة تموضعها إيديولوجياً والحفاظ على تماسكها في آن واحد بما يتجاوب مع حالة التوازن العسكري الصلب، وتزداد درجة التحدي صعوبةً مع واقع الانقسام الجغرافي الذي تخضع له فروع التنظيم بين الشمال والجنوب والمنطقة الوسطى، وخاصة بعد أن باتت قيادات الفروع تتحرك بهامش واسع خارج منظومة قيادة موحدة مركزية والسلطة، ومن أشهر الحوادث التي عكست هذا الوضع عندما انتقد أبو مارية القحطاني أمير دير الزور قيادته لتخاذلها في سقوط دير الزور "بيد الخوارج"، بينما كان لأبي مالك الشامي أمير القلمون موقف معتدل تجاه تنظيم الدولة.

كما أن هناك ضغوط عملية نابعة من طبيعة الحراك الإقليمي والدولي اضطرت النصرة الخروج من الحالة الرمادية، حيث توجهت شبكة التمويل والدعم إقليمياً نحو الجماعات الأقل راديكالية، مما يعزز فرص نجاح برامجها السياسية والاجتماعية على حساب النصرة. أما دولياً فلقد أضحت محاربة الإرهاب هي الأولوية ويجري الإعداد والتجهيز لإنشاء قوة عسكرية برية ستكون مهمتها الأولى القضاء على تنظيم الدولة والنصرة معاً.

ثالثاً: استشراف خيارات النصرة في ضوء معركة حلب

تمثل حلب وريفها الغربي آخر معقل لديناميكية الثورة في الشمال، فإلى جانب ذلك وعلى ضوء ما سبق فإن جبهة النصرة تعاني من منافسة إيديولوجية شديدة، وبنيتها التنظيمية مهددة بالتفكك تحت وطأة الاستنزاف الإيديولوجي من قبل تنظيم الدولة، وتعاني مشكلة التباعد الجغرافي بين أجزائها بسبب سيطرة النظام على المناطق الوسطى، وتواجه تحدّي التمويل والتسليح وتهديدات إقليمية دولية تُنذر بإنشاء بيئة مناسبة "لصحوات" سورية في المستقبل سوف تكون مواجهة النصرة أولوية لها. ولذا فإنه يمكننا استشراف ثلاثة سيناريوهات أمام جبهة النصرة، لكل منه أثره المخصوص بشأن مستقبل القضية السورية وحال الحواضن الشعبية.

1. سلطة للنصرة في ريف حلب الغربي وإدلب

تشكل منطقة ريف حلب وإدلب نطاقاً جغرافياً متصلاً، ولجبهة النصرة وجود قوي فيه منذ نشأتها، وتحوي على عدة أهداف حيوية ربما تعتبرها النصرة مما يساهم في إعادة شرعيتها في نظر الحاضنة الاجتماعية والممولين، فهي تحوي النبل والزهراء ومحاربتهما تعني إعادة شرعية النصرة في مواجهة "الرافضة" وورقة ضغط سياسي يمكن للنصرة أن تستخدمها في وجه إيران والنظام، كما تحوي على عفرين الموطن الثاني لحزب الاتحاد الديموقراطي الكوردستاني مما يهيئ للنصرة أن تكمل معادلة توازن القوى بما يتفق مع التوجه الإقليمي في المنطقة، كما تحوي إدلب في ريفها الجنوبي على مطار أبو ضهور المحاصر منذ أكثر من سنة مما يعني في حال سقوطه عودة شرعية الإنجازات للنصرة، وأخيراً تتصل هذه المنطقة مع ريف حماة الشمالي مما يؤهلها لتوجيه ضربات للخاصرة الرخوة لقوات النظام في هذه المنطقة.

ولم يعُد نسجاً من الخيال انشقاق جبهة النصرة عن القاعدة بل يوجد اليوم مسوغات طبيعية قد تدفعها لذلك منها:

- بسط سيطرتها على نطاق جغرافي متصل في محافظة إدلب وغربي حلب، يهيئ لها فرصة إقامة سلطة حقيقية يمكن أن تدفع المجتمع الدولي في نهاية المطاف القبول بالأمر الواقع (كما حدث مع طالبان) والحوار معها بشكل أو بآخر. فأي اتفاقية تجميد قتال في حلب مثلاً يتطلب إشراك الجبهة فيها، وبضبطها الحدود التركية من الجانب السوري ترغم الهيئات الدولية على التعامل معها من أجل توزيع المساعدات الإنسانية في الشمال.
- إعادة تعريف علاقتها بالحاضنة الاجتماعية في شمال سورية، وذلك باعتمادها عناصر محلية وتخليها عن البعد الأجنبي الذي أصبح مقترناً بتنظيم الدولة المنبوذ اجتماعياً وعدم التصادم معها في شؤون الحياة اليومية.
- رسم حدود واضحة مع تنظيم الدولة مما قد يتيح، في حال أحس الأخير بضعفه، لإنشاء تنسيق بين الكيانين يحدّ بالضرورة من حالة التصادم الشديد بينهما.

وستكون انعكاسات هذا الخيار سلبية على سكان المنطقة الذين يرون أن نسق حياتهم أصبح مهدّداً بتدخّل سافر حتى في الأمور الشخصية، وهو مما يجعل الناس أقل ممانعة لاختراقات النظام في دمشق مستغلاً الاستياء الشعبي، كما أنه يُحرج تركيا في تعاملها الدولي مع الملف السوري.

2. زيادة التنسيق مع الدولة رغم التنافس

تباطأت وتيرة تمدد تنظيم الدولة بفعل الضربات الجوية للتحالف الدولي وفشل في السيطرة على عين عرب (كوباني)، إلا انه يسيطر على مناطق هامة شرقي حلب، حيث يطل على مطار كويرس ويهدد النظام في خناصر القريبة من معامل الدفاع في السفيرة. كما يسيطر على سد الفرات في الرقة ويهدد بقطع الكهرباء والماء عن قوات النظام في مناطق في ريف حلب الجنوبي.

وعلينا أن نتذكر أن بزوغ نجم البغدادي واستقلاله التام عن تنظيم القاعدة الدولي بعد إعلان الخلافة، أحيا السلفية الجهادية بعد زوالها ونقلها من أفغانستان إلى المشرق العربي، كما أن امتداد سيطرة تنظيم الدولة على رقعة كبيرة من الأرض تتوافر فيها ثروات نفطية ومائية مهمة بالإضافة إلى توافد آلاف الشباب الطامح لعيش حلم الخلافة أعطى تنظيم الدولة شرعية وجود أقوى من تلك التي ورثتها النصرة من القاعدة بعد بيعة الجولاني للظواهري، بل أن خيار الأخير عدم تبعيته للبغدادي وضع النصرة موضع المتهم والمرتد الرافض لبيعة الخليفة، مما يجعل منها هدفاً مشروعاً لتنظيم الدولة. إن أي تقارب بين القيادتين في ظل الظروف الحالية مستبعد، إلا إن انتقال أفراد من أحد التنظيمين إلى الآخر يحدث بشكل مستمر وتتبع ديناميته الواقع الميداني والعسكري لهما. كما أن الضربات الجوية للتحالف الدولي تدفع الطرفين إلى التنسيق ولكن بدرجات مختلفة حسب المنطقة وظروفها الميدانية ووفق توجه القيادات المحلية.

وتبعات هذا الخيار على السكان القاطنين في تلك المناطق تبعات سلبية جداً أيضاً، وقد يقعون تحت مزدوجة تنافس ومزاودات في التضييق على الناس تحت شعار تطبيق حدود الشريعة، كما توسّع ساحة الاختراق، وتزيد في نفور الناس بسبب كثرة الغرباء في تنظيم الدولة وتأثير سلوكهم الصلب. وتقع تركيا عندها تحت وطأة تهديدات أكبر بسبب تأرجح المواقف بسبب توافق الدولة والنصرة واحتمال ابتزازهما لتركيا.

ومن الجدير بالذكر أنه قُبيل نشر هذه الورقة تمّت تصفية بعض قيادات النصرة في إدلب، مما قد يعطي مبرراتٍ لتسرّب بعض عناصرها نحو الدولة الإسلامية.

3. ترسيخ التحالف مع السلفية الجهادية الوطنية

إن الناظر إلى جغرافية حلب يدرك أن المقاومة المسلحة تشكل حاجزاً فاصلاً دون تقدم النظام السوري وتمدد تنظيم الدولة نحو الريف الغربي لحلب وإدلب، ولا تمتلك النصرة في هذا المسرح العديد من الخيارات في طريقة التعامل معها، ولذلك فإنها تعتمد في سبيل إحكام سيطرتها على حلب وبقية المحافظة على استراتيجية مداها متوسط وبخطى بطيئة مقارنةً بسلوكها الأكثر عدوانيةً في إدلب.

ويمكن حصر سلوك النصرة مع فصائل المعارضة في محافظة إدلب بمنهجين: الأول احتوائي وتغلغلي مع الكتائب السلفية الجهادية الوطنية، والثاني يعتمد على مبدأ المناكفة مع فصائل المقاومة المسلحة.

فقد تلجأ جبهة النصرة إلى التحالف مع الجبهة الإسلامية لأسباب سياسية وعسكرية خاصة بالنصرة، مستغلة الوضع التنظيمي الجديد لحركة الأحرار بعد مقتل قادتها في تفجير أيلول 2014. كما يمكنها أن تعزّز علاقتها مع عناصر من لواء

التوحيد لأهداف عسكرية بحكم تمركز الأخير حول نبل والزهراء، ولأهداف لوجستية واقتصادية بسبب سيطرته على معبر باب السلامة مما يؤمن للنصرة منفذاً للعالم الخارجي.

أما علاقتها مع كتائب الجيش الحر فإنها تتسم بالحفاظ على توازن رعب ومصالح مشتركة تتحكم فيها النصرة وفق استراتيجيتها الخاصة، وكثيراً ما تتعمد إعادة تعريف قواعد اللعبة عندما تتسنى لها فرصة القضاء على أحد الفصائل المنافسة التي تشترك معها في جغرافية واحدة. وتشكل الأحداث الأخيرة مع حركة حزم حالة نموذجية في هذا الصدد وتعتبر إعادة شبه حرفية لسيناريو قضاء جبهة النصرة على جبهة ثوار سورية، حيث تبدأ بإطلاق حملة إعلامية وتشويه للخصم لتأليب الرأي العام ضده وتحرج باقي الفصائل في الدفاع عنها والاصطفاف معها، ثم تعتمد على دفع الطرف الآخر نحو ردود أفعال تفضي إلى نشوء "حق" أو "دم" تطالب به النصرة لدى المحاكم الشرعية.تلك المحاكم التي تتحكم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتنتهي أخيراً بمواجهة حتمية مع الفصيل بعد أن أنهكته وعزلته وبات ضعيفاً ومخلخلاً تنظيمياً غير قادر على إدارة معركة طويلة معها.

خاتمة

باتت بيعة جبهة النصرة لتنظيم القاعدة الدولي أمراً يرهق عاتقها ولا يعود عليها بالفائدة المرجوة منها، فقنوات التمويل الأهلية الخاصة بالتنظيم جفت بشكل شبه كامل بعد قرارات الصادرة عن المجلس الأمن رقم 2170 و2178 و2199، كما أنها سهّلت للمجتمع الدولي وضع جبهة النصرة على لوائح الإرهاب وملاحقة أفرادها، وأخيراً وضعتها في صدام مباشر مع محيطها الاجتماعي الذي لم يعِ بالمكان الأول مبررات التبعيّة للقاعدة على حساب تنظيم الدولة.

إن سلوك جبهة النصرة في الشمال يكشف بوضوح عن خطتها في بسط سيطرتها عليه، ولا يوجد اليوم ما يصدّها عن المضي في هذا الخيار، فمن ناحية تحقق لنفسها وجوداً جغرافياً صمّ يحميها يمدها بأسباب الاستمرار، ومن ناحية الأخرى لا توجد اليوم إرادة دولية حقيقة للتدخل في الشمال وفرض واقع جديد، مما يشجع النصرة بلا ريب على إتمام ما بدأت فيه منذ صيف 2014 بعد سيطرتها على حدود إدلب الشمالية مع تركيا. وتمثل الأحداث التي شهدتها أتارب أخيراً والتي أسفرت عن سيطرة النصرة على مقرات حركة حزم والقضاء عليها بعد قرار الحركة حل نفسها والتحاق عناصرها بشكل كامل بالجبهة الشامية تحدّياً حقيقياً لفصائل المقاومة المسلحة، ويتطلب من الأخيرة البت في طريقة تعاملها مع النصرة واتخاذ حزمة من القرارات الحاسمة من أجل الحفاظ على وجودها. إن تعزيز وجود النصرة في الشمال ليست إلا مسألة توقيت وباتت توفر الشروط العسكرية الميدانية مواتية للإجهاز على آخر من ينافسها في الشمال المحرر.

ومرة أخرى نجد أن مجموع الديناميات الإقليمية والتردد في دعم الفصائل الوطنية إضافة إلى الضخ الطائفي الإيراني مكّن جماعات الغلو والتطرف ملء الفراغ وتحييد وقمع آمال الشعب السوري الذي ثار من أجل الحرية والكرامة.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org